الخارجي له مستحيل فكيف يتصف بالكيفيات قلت منشاء السلب
نقد منشاء الوجود والصفات الثبوتية الانتزاعية فالعدم وان
ايض كالوجود لابد ان يكون ثابتا والسلبية المحضة قد يكون منشاءها
عدميا محضا والواقعية كما ترد على الموجودات ترد على المعدومات من حيث
العدم فالنسبة السلبية بالنظر الى هذه الواقعية يتصف بالكيفيات
التي هي ايض انتزاعيات **فتلك الكيفيات المواد** انما سميت الكيفيات
المذكورات بالمواد لان المادة لازمة لذي المادة كما ان كل واحد من هذه
الكيفيات لازمة لمعروضاتها وهذه الكيفيات مادة ويسمى عنصرا
ايض والوجه في تسمية ما ذكرنا **والدال عليها يسمى جهة** فان الجهة
بمعنى الطرف والدال المذكور يقع في جهة مبدء القضية او منتهاها
فيقال بالضرورة لا الشيء من الانسان بحجر ويقال كل انسان حيوان
بالضرورة او بمعنى الطريق وهو تبيين طريق القضية من الضرورة او
الامتناع والامكان وهذا الدال يشتمل اللفظ كما في القضية الملفوظة
والمفهوم العقلي كما في القضية المعقولة **وما اشتمل عليها يسمى موجهة**
ورباعية ووجه تسمية الاول ظاهر ووجه الثاني انه بسببه يصير
القضية ذات اربعة اجزاء رابعها الجهة فهي جزء للقضية الخارجية وان لم
يكن داخلة في القضية المطلقة كما ان الصورة النوعية داخلة في الجسم النوعي
وخارجة عن الجسم المطلق **بسيطة ان كانت حقيقتها ايجابا فقط**
ومركبة ان كانت مطلقة منهما امثلة مشهورة في الكتب لا يحتاج الى البيان
والعبرة في التسمية بالموجبة والسالبة **للجزء الاول** وذلك لشرفه
بالتقدم **والا فمطلقة وموجهة من حيث الجهة** التقييد بحيثية الجهة

اشارة

اشارة الى ان المهملة قد تطلق على معنى آخر هو ما يكون مطلقا ومهملة من حيث
السور كما مر ثم الفرق بين المطلقة ههنا وبين الموجهة كالفرق بين الطبيعة
لا بشرط شيء وبين الطبيعة بشرط شيء فتقسيم نفس القضية الى
المطلقة والموجهة ليس تقسيما على الحقيقة حتى يلزم تقسيم الشيء الى
نفسه والى غيره بل شرحا للمرتبتين او يعتبر المطلقة القسم لحاظ ذات
القضية من غير اعتبار الجهة وفي المطلق المقسم نفس القضية سواء كان
في العالم اللحاظ او لا فالمقسم مطلق في الواقع والقسم في مطلق اللحاظ وقد
سبق ذكره في بحث التصورات فتذكر **وهي اذا وقعت المادة صدقت**
القضية والا كذبت تحقيقه ان القضية الموجهة لها اربعة اجزاء كما ذكرنا
انفا الموضوع والمحمول ولا يعتبر بحسبها المطلق فلا يعتبر بحسبها الصدق
والكذب والنسبة التامة الخبرية نفسها ويعتبر فيها المطابقة للمحكي عنه
وهو الحلول على التحقيق كما ذكرنا ورابعها الجهة ويعتبر فيها المطابقة للمادة
فيعتبر بحسبها الصدق والكذب فان مناطهما على المطابقة واللامطابقة فاذا
وجد المناط وجد المنوط به بالضرورة ح يكون مناط صدق القضية على
مطابقة النسبة الخبرية للمحكي عنه ومطابقة الجهة للمادة ومناط الكذب
على عدم المطابقة اما من كل وجه بان لا يطابق الى النسبة والجهة او من
بعض الوجوه بان لا يطابق واحد منهما **والتحقيق ان المواد الحكمية هي**
الجهات المنطقية اقول في بيان وجه التحقيق ان المواد الثلث المذكورة
في فن الحكمة انما اوردوها في قسم منها وهو فن الامور العامة وفسروها
بما يشتمل الثلثة اعني الواجب والجوهر والعرض او يشتمل اثنين منها

Copyright © King Saud University